المانيفيستو الكويري

تولد الآن لحظة الضّرورة، ضرورة
التّوثيق والتّريث والتّخطيط
والتّفكير والكتابة والتّحليل
والتّحريض والتّنظّم.

المانيفستو الكويري

الإعلان الكويري

لطالما واجه الحراك الكويريّ في تونس تحدّيات مزدوجة، فهو يقاومُ من جهة من أجل الوجود، ويحاول من جهة أخرى أن يكون هذا الوجود شبها لنا، نارا ضارية كضراوة النّار الّتي تحاصرنا، وبردا وسلاما ليضيف إلى حيواتنا شيئا من الأمان والطّمأنينة. نواجه اليوم، ضرورة النّضال ضد كل من تخوّل له نفسه الاستنقاص من ذواتنا والتّقليل من شأننا واستباحة استغلالنا وقمعنا واضطهادنا، من أشخاص وقوانين وسلط ومؤسسات. في الوقت نفسه، نناضل ضد السّياسات العالميّة المجحفة في حقّنا وفي حق من نُحب، أصدقاؤنا، أحبّاؤنا، عائلاتنا، وشعوبنا من حولنا.

وعليه، نخطّ اليوم في هذا المانيفيستو، جزءا صغيرا ممّا يخالجنا، من أفكار وأحلام وتصوّرات لنضع حجر الأساس، ولنصدح عاليا بشعاراتنا. نخطّها في ثلاث ورقات تمثّل عصارة تفكير جماعي خضنا غماره في دفء قيمنا وقناعاتنا المشتركة، وفي بحر اختلافاتنا وصراعاتنا الفكريّة الّتي نأمل أن تفجّر فينا حركة دائمة التّدفق تدفعنا إلى الأمام وبها ندفع التّاريخ أين نريد. تحمل الورقة الأولى عنوان "الحراك الكويري في مواجهة النّظام العالمي" وتحمل الورقة الثّانية عنوان "الحراك الكويري ومعركة السّيادة الغذائيّة في ظل التّغيّرات المناخيّة". أمّا الورقة الثّالثة، فتحمل عنوان: "هل من تقاطعيّة بين الحراك الكويري والحركات الاجتماعيّة في تونس؟". وتمثّل هذه الورقات أهمّ الموضوعات الّتي تنهكنا عاطفيّا وفكريّا، نهكا جميلا إبداعيّا، يغذّي صمودنا، ويشحن مقاومتنا، ويحضرنا للمضي قدما نحو وطن يرتقي إلى تطلّعاتنا وتطلّعات شعوبنا من حولنا، ونحو عالم لا يرانا "حيوانات بشريّة" تستحق البطش والقتل والتّنكيل.

وإذ نأمل تحقيق مختلف هذه التطلّعات، فإنّنا نُعلن النّقاط التّالية:

أوّلا، الأشخاص الكوير هم/ن جزء لا يتجزء من النّسيج الاجتماعي، فهم/ن في كلّ عائلة وفي كلّ حيّ وفي كل قرية ومدينة. وإنّنا نعمل بلا كلل ولا ملل للوصول إليهم وإليهن لرفع العزلة عنهم/ن في انتظار أن ترفع عنّا عزلتنا جميعا.

ثانيا، الحراك الكويري جزء لا يتجزّء من الحراك السّياسي، يفكّر بجديّة في القضايا الاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصادية ويعمل على بلورة أطروحات في الموضوعات الّتي تهمّه.

ثالثا، الحراك الكويري متضامن فعلا وقولا مع كلّ الحركات الاجتماعيّة الّتي تناضل من أجل الكرامة والحريّة.

رابعا، قضايا الحراك الكويري ليست بمعزل عن قضايا شعبه، فالأشخاص الكوير يواجهون ويواجهن نفس الاستغلال والقمع والاضطهاد الّذي يعاني منه العمال والنّساء وكلّ المحقّرين والمحقّرات والمهمّشين والمهمّشات.

خامسا، معركة الحراك الكويري ليست ضدّ مجتمعه، بل من أجله.

سادسا، قضايا الحراك الكويري ليست بمعزل عن قضايا شعوب الجنوب الّتي تتوق إلى التحرر والحريّة والسيادة الحقيقيّة، فالنّضال الكويري هو نضال تحرر وحريّة في الآن نفسه.

سابعا، حريّة الأشخاص الكوير تمرّ حتما عبر تحرير أوطانهم/ن ومجتمعاتهم/ن من البطش والطّغيان سواء كان خارجيّا أو محليّا.

ثامنا، النّضال الكويري يمرّ حتما عبر النّضال ضدّ الدّولار الوردي. أجسادنا وحيواتنا وتصوّراتنا ليست سلعا للبيع.

تاسعا، النّضال الكويري يمرّ حتما عبر النّضال ضدّ الاستعمار في صيغه الماديّة والثّقافيّة والخطابيّة وعلى رأسها الفصل 230 من المجلّة الجزائيّة، فصل العار والاستعمار.

عاشرا، النّضال الكويري يمرّ حتما عبر فضح سياسات الغسيل الوردي الّتي ينتهجها الكيان الصّهيوني وعبر إسناد المقاومة الفلسطينيّة، واجبا لا فضلا، نحو تحرير الأرض كلّ الأرض.

المجد لكلّ الأسيرات المحرّرات والأسرى المحرّرين
الحريّة والتّحرير لكلّ الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال وعلى رأسهم/ن الرّفيق عمر الخطيب.

المشاركات و المشاركين في نقاشات و صياغة الورقات

ورقة : هل من تقاطعية بين الحراك الكويري والحركات الاجتماعية في تونس ؟

- يسرى بوضياف
- شادي بالريش
- رملة يعقوبي
- عبير معاوي
- مهدي جراد
- رحمة شنوف
- خلود بن سعيد
- سماح السعيداني
- فاطمة الطويل
- مانويلا. مؤيد بن سليمان
- مكرم جمام
- أمين أولاد أحمد
- أسامة صميدة

بمرافقة و تأطير : نورس دوزي زغبي

ورقة : الحراك الكويري ومعركة السّيادة الغذائيّة في ظلّ التغيّرات المناخية

- شاكر البكوش
- مريم منصور
- أحمد بوغندة
- سيف الدين العيادي
- خوخا ماكوير
- ميساء تريكي

بمرافقة و تأطير : امنة مرناقي و امين عميد

ورقة : النّضال الكويري في مواجهة النّظام العالمي

- حسام نوالي
- ياسمين طرابلسي
- فراس نجاح
- مروان . ماريا عروس
- قدس براهمي
- درة بوصلاح
- ناجية منصور
- ميرا بن صالح
- أميمة سالمي
- الاء هادفي
- بية عويني
- عزيز عكّاري

بمرافقة و تأطير : شمس رضواني العابدي

- المراجعة اللغوية : ناظم بن براهيم
- تصميم: سليمان بن نصر

النّضال الكويري في مواجهة النّظام العالمي

على الرُّغم من استشمار النّظام العالمي في القضيّة الكويريّة واستحواذه على خطابها وثقافتها ملقيا بظلاله على الحراك الكويري في مختلف بلدان العالم، فإنّ هذا لا يعني بالضّرورة طمس معالم الحراك الكويري المحلي – أي التونسي – نظرا إلى ارتباطه بالسّياق السّياسي والاقتصادي والاجتماعي الّذي نشأ فيه.

ولنا هُنا أن نسأل: ما هي أشكال هيمنة النّظام العالمي على الأشخاص والجماعات الكوير في تونس، وآلياته المختلفة؟ وهل أصبح من الضّروري اليوم تكوين حراك كويري تونسي محلي منفصل عن الحراك المهيمن في العالم؟ وكيف يمكن أن لا يبتلع الحراك الكويري داخل ديناميكيّات سياسات الهويّة من جهة؟ وإلى أي مدى يمكنه من جهة أخرى مواجهة النّظام العالمي دون أن ينصهر في حركات اجتماعيّة وخطوط سياسيّة تساهم في تهميش القضيّة الكويريّة؟

صورة للمناضل الكويري بدر بعبو احد مؤسسي جمعية دمج امام تاق - Tag يعود الى سنة 2008

الجزء الأوّل: الكوير والفعل النّضالي في تونس:

1. الفعلُ الجماعيّ نحو التنظُّم:

عاشت البلاد التونسيّة منذ المسار الثّوري 17 ديسمبر - 14 جانفي على وقع حركات احتجاجيّة عديدة، تنوعت مطالبها وأهدافها وشملت جوانب عديدة اقتصاديّة واجتماعية وسياسيّة وبيئيّة ونسويّة، إلى جانب حركات تطالب بالحريات العامة والفردية.

ومن الجدير بالذّكر هنا أنّ الفعل النّضالي الكويري كان قد تشكّل في تونس خلال فترة حكم زين العابدين بن علي (7 نوفمبر 1987 – 14 جانفي 2011) وتحديدا في سنة 2002، غير أنّه لم يكن معلنا. وبعد 2011، انخرط الكويريّون والكويريّات، أفرادا وجماعات، في مسار الحركات الاحتجاجيّة والنضاليّة الوطنيّة الّتي تطالب بالعدالة الاجتماعيّة والمساواة ومكافحة الرأسماليّة العالميّة والتيّارات العنصريّة والشعبويّة، كما تبلور هذا الفعل السّياسي ضمن أطر تنظيميّة منها الجمعيّة التونسيّة للعدالة والمساواة "دمج"، وغيرها من الجمعيّات والمجموعات الأخرى، وقد تقاطعت "دمج" في هذا الإطار مع منظمات وجمعيّات ومجموعات وحركات أخرى، وساندت تقريبا أغلب التحركات الاحتجاجيّة، على النحو الّذي جعلها تنجح في احتلال جزءٍ من الفضاء العام، وذلك بعد أن أصبحت هذه الديناميكيّة التعبويّة تنشط بشكل علني على الرُّغم ممّا يتعرض له النشطاء والناشطات الكوير من مضايقات أمنيّة وقضائيّة ومجتمعيّة محليّة.

ساهم هذا الخيار الاستراتيجي في تغيير ملامح الفعل النّضالي الكويري وسماته، فبعد أن كان إطار الفعل مغلقا وسريا، أصبح بعد الثّورة التونسيّة علنيّا ومرئيا، بل، وقادرا على الحضور، ولو نسبيا، في الفضاء العام، كما أضحى هذا الفعل الميداني منخرطا في استراتيجيّات المواجهة بهدف التعبير والاشتباك النضالي دفاعا عن مطالبه وأهدافه وتصوراته، وهو ما أفضى إلى نجاح الحراك الكويري في الانطلاق في بناء الدّلالات والمعاني والهويّة الجماعيّة.

وتتضح سمات هذه الهويّة الجماعيّة المشار إليها، من خلال تبني الحراك الكويري لقيم مناهضة للنظام الأبوي والهيمنة الذكوريّة وقائمة على الدفاع عن حريّة الأفراد في التعبير عن ميولاتهم.ن الجنسيّة وتعبيراتهم.ن الجندرية وكسر المعياريّة الغيريّة. ومع ذلك، لا يمكن اختزال هذه التعبئة نفسها في مطالب هوويّة محدودة وضيّقة، لأنّها تتبنى القيم الإنسانيّة كلّها، وعلى رأسها قيم الحريّة والعدالة الاجتماعيّة والمساواة، كما تتموقع في براديغم سياسي يرفض السياسات النيوليبراليّة والاستعماريّة والتبعيّة النّاتجة عنها.

لقد مثّل الفعل النضالي الجماعي عمودا من أعمدة الحراك الكويري منذ بداية تشكّله. ويمكننا تعريف الفعل الجماعي بالاستناد إلى وليام غامسون الّذي يفصل مكوّناته الثّلاث كالآتي: "أوّلا، التظلّم، أي الغضب الأخلاقي النّابع من الشعور بالظّلم. وثانيا، الهويّة، أي التّماهي مع المجموعة من خلال إحساس الأفراد ببعضهم البعض مقابل سلطات يعتبرونها مسؤولة عن الوضع الذي يتظلّمون منه. وثالثا، القدرة على الفعل، وهي قدرة تؤمن باقتدارها الذاتي على تغيير الأوضاع أو السياسة المتسبّبة فيها بالاعتماد على العمل الجماعي".

وإذا ما اعتمدنا، بالإضافة إلى هذا، على تعريف آلان تورين للحركات الاجتماعيّة، يمكن أن نقول إنّ الحراك الكويري ما يزال في مرحلة الفعل الجماعي، ولم يتحوّل بعد إلى حركة اجتماعيّة كويريّة مكتملة الملامح، ذلك أنّ الحركة الاجتماعيّة وفقا لهذا التعريف، تمثّل "فعلا تنازعيّا بين وكلاء الطّبقات الاجتماعيّة المتصارعين من أجل مراقبة نسق الفعل التاريخي. وهي بذلك تعمل دوما على أن تفتك إمكانيّة كتابة التاريخ من وجهة نظرها عن طريق الدّفاع عن هويّتها واستقلالها ضد خصومها كلّما دعت الضرورة إلى ذلك. كما أنّ أهمّ ما يميّز الحركة الاجتماعيّة هو الانتقال من الهويّة الدفاعيّة إلى الهويّة الهجوميّة، وعن طريق هذا الانتقال من وضعيّة الدفاع إلى وضعيّة الهجوم، يستطيع المجتمع أن ينتصر لوجوده".

2. الكوير في تونس: حركة أم حراك؟

ينتمي مصطلح "حركة" و"حراك" كلاهُما إلى سجل معجمي واحد، إذ يعبّر الأوّل عن اتّفاق مجموعة من المكوّنات حول قضيّة معيّنة ومحدّدة في الزّمان وفي المكان تنتهي فور تحقيق مطالبها، وغالبا ما يتمّ التعبير عن ذلك في شكل تنظيم رسمي أو مؤسسة ذات هيكل واضح وأهداف محدّدة يتمّ تجسيدها من خلال لوائح داخليّة وقيادة مركزيّة وبرامج عمل محدّدة. كما أنّ الحركات غالبا ما تكون ذات

عمر طويل تسعى في أثنائه إلى تحقيق تغييرات مستدامة على المدى البعيد. ويعرف تشارلز تيلي الحركات الاجتماعية بوصفها "سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص لرفع مجموعة من المطالب" معتبرا أنها "وسيلة مهمة تسمح لنا بالمشاركة في الحياة السياسية".

ولنا أن نرى في الحركات الاجتماعية أداة لتحدي الهياكل السلطوية السائدة، وإعادة تعريف المفاهيم الاجتماعية والسياسية بالنظر إلى أن الحركة تمثل آلية لتوسيع مفهوم المقاومة، فهي ليست مجرد رد فعل ضد الظلم، بل هي أيضا فعل إبداعي لإعادة تشكيل الواقع. وفي هذا السياق، تعتبر الاحتجاجات، والمظاهرات، والتجمعات الجماهيرية أشكالا حيوية من المقاومة.

أما مصطلح "حراك" فيعرف حسب حاجة الأفراد إلى التنظم، ويكون بذلك فضاء مشتركا تجتمع فيه مكوناته المختلفة بالنظر إلى أنه يستوعب فئات متنوعة من الأفراد لقيادة نضال يشمل جل الأشكال السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. يحيل مفهوم الحراك على نشاط جماعي مؤقت أو متغير، وقد يكون أكثر تلقائية من الحركة وغير رسمي. وغالبا ما يكون تفاعلا مع أحداث معينة أو قضايا ملحة، وقد يتجسد في أشكال مختلفة من الاحتجاج والتظاهر والحملات المحدودة، دون أن تشترك فيما بينها في الرسائل والدلالات. وبالتالي، يشمل الحراك كل مظهر عام من مظاهر النشاط، ضد السكون.

كما يمكن اعتبار الحراك فعلا جماعيا يتجاوز مفهوم الاحتجاج التقليدي ليصبح شكلا من أشكال إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والسياسية، إذ يعتمد الحراك على ظهور الأجساد في الفضاء العام، أين يشكل هذا الظهور نفسه تحديا للسلطة وإعادة تعريف لمن يملك الحق في الوجود والمشاركة. ويعتبر الحراك فرصة للتعبير عن الهويات المهمشة والمحقرة وإعادة التفكير في المعايير السائدة التي تقصيها.

وانطلاقا مما سبق، يمكننا في تونس الحديث عن حراك كويري يراكم زخما نضاليا ويحفر لنفسه طريقا، وليس عن حركة كويرية مكتملة الملامح والتصورات.

3. كوير أم تشّة؟ الحراك الكويري و/أو الحراك التشتوشي وصراع اللغة:

تعدُّ مناقشة مفاهيم الهويّة والنضالات المجتمعيّة المتعلّقة بالجندر والميول الجنسيّة في تونس مساحة لصراعات ثقافيّة ومفاهيميّة تعكس ديناميكيّات متغيّرة ومتصارعة فيما بينها. ومع انتشار مصطلح "كوير"، وعلى الرغم من تاريخه المفعم بالنضاليّة والمقاومة، وهو ما سنخوض فيه لاحقًا، أصبح البعض ينظر إليه بعده لفظًا مستوردًا من الغرب في حاجةٍ إلى الاستبدال.

يستمدّ مصطلح «كوير» قوّته من تاريخه النضاليّ الطويل في الغرب (وتحديدا في الولايات المتحدة الأمريكيّة بعد أحداث ستونوول)، حيث ظهر بوصفه تعبيرا يرفض الثنائيات الجامدة والأنظمة السلطوية التي تفرض قيودا على التعبير الذاتي. ومع مرور الوقت، أصبح "كوير" إطارا نقديًا يهدف إلى تفكيك الأنظمة الاجتماعيّة والجنسانيّة السائدة، ممّا جعله أداة فعّالة للتحرر الفكري والسياسي. وبالرّغم من أهميّة موقعه من الحراك العالمي، يرى البعض أنّ تأثيره على نظم مفاهيم الهويّة المحليّة لا يزال محدودا، وهو ما فتح الباب لنقاشات مستمرّة داخل الحراك الكويري وأطره المختلفة في تونس. وقد ارتبط جانب مهمّ من هذا النقاش بكيفيّة صياغة الهويّة اللّغويّة للحراك. وتبرز هذه النقاشات حيويّة الحراك الكويري الذي ما يزال في طور التشكّل، كما تظهر تباين الآراء بين من يدعون إلى استلهام النّماذج الأمميّة، ومن يطالبون ويطالبن بتأصيل الهويّة النضاليّة في السّياق المحلّي.

في السّياق التونسي، بدأ استخدام مصطلح "كوير" لأسباب عديدة، لعلّ أبرزها الحاجة إلى مصطلح يعبّر عن الهويّات غير الثنائيّة التي لم تجد تعبيرا ملائمًا لها في اللّغة المحليّة. ويثير هذا الاستخدام تساؤلات كثيرة حول الوجود التّاريخي للهويّات غير الثنائيّة في المجتمعات المغاربيّة، حيث عاش أفراد بهويات غير نمطيّة لقرون قبل أن يتمّ استنباط لفظ كوير بدلالاته النّضاليّة. كما ينظر إلى المصطلح أحيانًا على أنه مستورد ونخبوي، وهو ما يجعله عرضة للنقد في السّياق المحلّي. قد يُرى في "كوير" امتدادًا للهيمنة الثقافيّة الغربيّة التي تجعل من الاعتراف بإمكانيّة وجود تعبيرات محليّة عن هذه الهويات أمرًا عسيرًا على البعض. ويسلّط هذا النقاش الضوء على التوتر بين الحاجة إلى مفردات جديدة تعبّر عن التجارب الرّاهنة من ناحية، والحفاظ على روايات تاريخيّة واجتماعيّة محليّة قد تهمل في ظل هيمنة الخطاب العالمي من ناحية أخرى. وبالإضافة إلى ما سبق، أصبح استخدام مصطلح "كوير" رائجًا أيضا للتّركيز على البعد السّياسي للكلمة، وهو ما سنتطرّق له في الأجزاء القادمة من هذه الورقة.

من جهة أخرى، ظهر مصطلح "تشّة" بوصفه تعبيرا محليًّا مشتقًّا من الواقع التونسي. ويستخدم "تشّة" في بعض الأوساط للإشارة إلى أفراد المجتمع الكويري، وهو مصطلح يحمل دلالات ثقافيّة واجتماعيّة تعكس سياقًا محليًّا محدّدا. ومع أنّ البعض يرونه أكثر تعبيرا عن الواقع التونسي لأنه ينبع من بيئته ويجسّد تجربة أفراده، فإنّ الجذور التاريخيّة للمصطلح تكشف عن تعقيدات إضافيّة.

في بدايات استخدامه، كان "تشّة" يستعمل من قبل رجال مغايرين جنسيا لتوصيف عاملات الجنس من النساء المنتميات إلى الطّبقة المفقّرة بهدف التّقليل من شأنهن. وقد انتقل هذا المصطلح لاحقًا ليستخدم ضد النّساء العابرات جندريًا اللّاتي تشاركن الفضاءات ذاتها مع عاملات الجنس من النّساء. وقد ساهمت هذه الدلالات التّحقيريّة في تحميل المصطلح إرثًا اجتماعيًّا سلبيا. لكن، مع مرور الوقت، حاول بعض أعضاء المجتمع الكويري التونسي استعادة المصطلح وإعادة تملّكه على غرار ما حدث مع مصطلح "كوير" في الغرب. وتسعى هذه المحاولات إلى تحويل "تشّة" إلى رمز للنّضال وإعادة تعريفه ليعكس تجربة الأفراد وهويّاتهم المتنوّعة. ومع ذلك، تظل هذه العمليّة معقّدة بسبب التّراث الاجتماعي السّلبي المرتبط بالمصطلح وصعوبة فصله عن تاريخه المهين. ويظل الجدل حول "تشّة" صراعا بين رغبة في إعادة تملّك المصطلح وتحويله إلى أداة تعبير وقبول من جهة، ومخاوف من استمرار إرثه السلبي وتأثيره على رؤية المجتمع لهويّات أفراده من جهة أخرى.

مشاركة مجموعة من مناضلي و مناضلات دمج في تحرك ضمن فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي لسنة 2015

ويعكس النقاشُ حول استخدام "كوير" أو "تشّة" صراعا أعمق حول السّلطة اللغوية والثقافيّة، ذلك أنّ اختيار الكلمات ليس مجرد قرار لغوي، بل هو أيضا تعبير عن رؤية سياسيّة واجتماعيّة. ويمكن القول إنّ كلا المصطلحين يحملان إمكانات نقديّة، ففي الوقت الذي يطرح فيه مصطلح "تشّة" تحديّا للتّقاليد المحليّة ويعيد صياغة الرّموز الاجتماعيّة، يسائل مصطلح "كوير" النّظام العالمي ويتموقع داخل مسار تاريخي مؤكّدا بذلك على هويته السّياسيّة.

4. الكوير: هويّة جنسانيّة أم موقف سياسي؟

لقد راج مصطلح "كوير"، كما أشرنا آنفًا، في مختلف الفضاءات والأطر السياسيّة في تونس، ليصبح المصطلح الأكثر استعمالا، وبالأخص في صفوف حاملي وحاملات الفكر الاشتراكي من النشطاء والناشطات. ولنا هنا أن نسأل: لماذا نشعر أن هذه الكلمة "كوير" تعبّر عنّا بشكل أفضل؟ ولماذا نختار هذا المصطلح ليعبر عنا وعن مجتمعنا وعن الحراك في وطننا تونس؟

كان مصطلح "كوير" (الّذي يعني في الأصل "غريب الأطوار") يستخدم بوصفه مصطلحا تحقيريا لوصف مجتمع الميم-عين منذ أواخر القرن التّاسع عشر. غير أنّ الأفراد الّذين لا يتوافقون مع المعايير المجتمعيّة السائدة، قاموا / قمن بافتكاك هذا المصطلح معتبرين ذلك وسيلة لاستعادة اللّغة الّتي استخدمت ضدهم، وبدأوا/ بدأن في استخدامه بوصفه تعبيرا إيجابيا عن الذّات. وبالتّالي، فإنّ استعادة هذا المصطلح في الثّمانينات لم يكن أمرًا عشوائيا، بل فعلا سياسيا بامتياز.

وفي خضم أزمة الإيدز، أصبح مصطلح "كوير" رمزًا للإشارة إلى التّهميش الاقتصادي والسّياسي والاجتماعي الذي يواجهه مجتمع الميم-عين. وقد كان مجتمع الكوير وقتها، وخاصة الرّجال المثليّون والنّساء العابرات، الفئة الأكثر تضررا من هذا الوباء، حيث رفض أصحاب العمل توظيف النّساء الكويريّات العابرات من أصول ملوّنة، كما رفض ملاّك العقارات تأجير منازل للأفراد الكوير. وقد ساهمت كلّ هذه الأسباب في تسييس المصطلح، إذ اندمجت الهويّة الجنسيّة والجندريّة للكويريين والكويريات مع وضعهم/ن الاجتماعي. ومنذ ذلك الحين، أصبح النّشطاء/ات والأكاديميّون/ات يستخدمون مصطلح "كوير" لا فقط لوصف الهويّات الجنسيّة والجندريّة، إنّما أيضا لوصف الجنسانيّات اللامعياريّة الرّافضة للنظام الرأسمالي-الأبوي والمطالبة بمجتمع جديد يقوم على العدالة الاجتماعيّة بين الجميع.

وعلى هذا الأساس، لم يعد "الكوير" مجرّد مصطلح شامل للهويات الجنسيّة الّتي لا تتوافق مع المعايير المغايرة فحسب، بل أصبح يمثل رفضًا لنظام يتغذى على تهميش هذه الهويّات أيضًا. إنّه مصطلحٌ رافض للتّصنيفات الاجتماعيّة والسياسيّة التقليديّة، كما يحيل على تلك الهويّات المهمشة والمحقّرة الّتي لم تجد لنفسها مكانًا داخل البنى الاجتماعيّة المتعلّقة بالجندر والجنسانية والخطابات التّابعة لها. وبذلك أصبح رمزًا للنّضال ضد الثّقافة الغيريّة والأنظمة الّتي بنيت عليها.

أن يكون المرء كويريّا أو كويريّة يعني أن يـ/تـتّخذ موقفا جذريا ضد البنى الاجتماعيّة الّتي تحكم المجتمع والمعايير المنبثقة عنها. ويعارض الكوير الأنظمة الّتي تدعم البطش والعنف والاستغلال والاضطهاد والتّهميش والإقصاء، مثل الرأسماليّة والأبويّة والمعياريّة الغيريّة والتّراتبيّة الجندريّة. ومن خلال تحدّي الثّنائيات التقليديّة، يصبح الكوير أداةً مقاومة، تشجّع على السيولة والتعددية بدلا من التّعريفات الصارمة للهويّات الجنسانيّة. وتطرح هذه المقاومة تساؤلات حول من لديه الحق في النفاذ إلى الموارد والحقوق والاعتراف، كما لا تقتصر على التّفكير في الهويّة الفرديّة فحسب، بل تمتدّ إلى مساءلة البنى الاجتماعيّة على حدّ السواء.

الجزء الثّاني: الحراك الكويري في مواجهة الـنّظام العـــــالمي:

في تعريفنا للنّظام العالمي، سنفكّكه إلى ثلاث أعمدة: العائلة بعدها بنية اجتماعيّة، والسوق بعدها بنية اقتصاديّة، والسوق خارج الحدود بعدها بنية اقتصاديّة وجغرافيّة – سياسيّة. وعليه، فنحن ننطلق من تقسيم النّظام العالمي تقسيما منهجيا إلى أنظمة هيمنة ثلاثة نرى أنّها مرتبطة عضويا وعاجزة عن الاشتغال بمعزل عن بعضها البعض: الرأسماليّة والأبويّة والإمبرياليّة. وقد كانت هذه الأنظمة وما تزال محل خلاف بين مختلف المدارس النّظريّة، بل وداخل المدرسة نفسها أحيانا، من حيث أسبقيّة أحدها على الآخر، ومن حيث قدرة أحدها أو بعضها على الاشتغال بمعزل عن الآخر و/أو بالاستغناء عنه. وبقدر ما لا ندّعي في هذه الورقة أنّنا قادرون على الإتيان بحلول لهذه المعضلات النّظرية، ولا نطرح على أنفسنا الاضطلاع بهذه المهمة، فإنّنا نرغب في التّفكيك من أجل التّحليل والفهم، حتّى يتسنّى للحراك الكويري في تونس رسم استراتيجياته ومهامّه بأكثر تماسك وثبات.

1. المعياريّة الغيريّة خاصيّة من خاصيّات النّظام العالمي:

المعياريّة الغيريّة والنّظام الرّأسمالي:

عند التّطرق إلى مسألة المعياريّة الغيريّة وترابطها مع النّظام الرأسمالي العالمي، قد يبدو للبعض أنّنا بصدد محاولة الجمع بين مفهومين متنافرين لا صلة بينهما، إذْ عادةً ما تقترن الجنسانيّة بالحيّز الشّخصي والحميمي، بينما ترتبط الرأسماليّة بفضاء العلاقات الاقتصاديّة العامة. ولذلك، قد يفترض أنّه لا مجال للتّقاطع بينهما، وأنّ الربط بين المفهومين يعدّ محاولة مبالغا فيها. لكن، عند التعمق في دراسة العلاقة بينهما، يمكننا الكشف عن ترابط بنيوي بين الرأسماليّة، بما تتضمنه من علاقات إنتاج وتبادل واستهلاك، والمعياريّة الغيريّة بعدّها نظاما اجتماعيا وثقافيا. وهذا التّرابط ليس وليد الصّدفة، بل يتجلّى في الجسد البشري بوصفه مساحة مشتركة تمارس فيها هيمنة كلا النّظامين، فكلّ من الرأسماليّة والمعياريّة الغيريّة يسعيان إلى ضبط الجسد وتنظيمه بما يخدم مصالحهما من خلال نظم ومعايير هدفها المحافظة على النّظام وإعادة إنتاجه. وبالتّالي، لا يمكن اعتبار المعياريّة الغيريّة منفصلة عن الرأسماليّة أو مجرّد نتيجة عرضيّة لها، بل هي جزء لا يتجزأ من بنية هذا النّظام ومن أدوات تكريس سيطرته.

المعياريّة الغيريّة والنّظام الأبوي:

عندما نتحدّث عن المعياريّة الغيريّة، فنحنُ لا نقصد التوجه الجنسي الغيري ولا الهويّة الجندريّة المعياريّة (أي مطابقة الهويّة الجندريّة للجنس المنسوب عند الولادة)، بل نعني مجموع المؤسسات والممارسات والخطابات المتعاضدة الّتي تنتج الغيريّة الجنسيّة بوصفها النموذج الشرعي الأوحد والإلزامي للنّظام المجتمعي. ذلك أنّ المعياريّة الغيريّة هي الافتراض القائل بأن الغيريّة الجنسيّة هي التوجه الجنسي الوحيد "العادي والطّبيعي والمشروع"، ولذلك فإن العلاقات

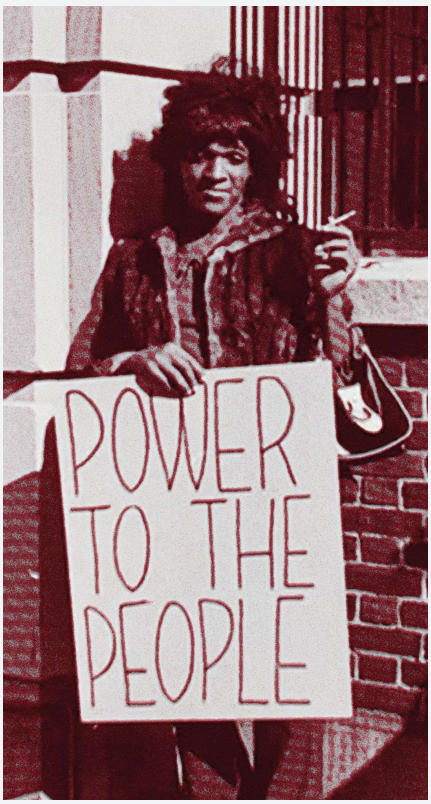

مارشا جونسن مناضلة ترانس و من ضمن قائدات عصيان ستونوول 1969

الجنسيّة والعاطفيّة لا تكون مشروعة إلّا إذا جمعت بين فردين من جنسين مختلفين.
وتتعاضد المعياريّة الغيريّة مع الهيمنة الأبويّة الّتي تفرض الثنائيّات الجندريّة من خلال سلطة هرميّة تضع الرّجال في قمّة النّظام الاجتماعي، مؤكّدة على الأدوار الجندريّة التقليديّة الّتي تقتصر على الثنائيّة الصارمة "رجل/امرأة"، وعلى هذا النحو، تعزّز الهيمنة الذّكوريّة السّيطرة السياسيّة والاجتماعيّة مشرّعة للتّمييز ضد الأفراد غير المتطابقين مع تلك القوالب الجندريّة والجنسيّة، مثل أفراد مجتمع الميم-عين، فتؤسس لتهميشهم/ن وتحقيرهم/ن في مختلف المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة.
تعمل المعياريّة الغيريّة القائمة على الهيمنة الذكورية بالتّوازي مع النّظام الرأسمالي، حيث تستخدم العائلة النّواة بوصفها وحدة اقتصاديّة لإعادة إنتاج القوى العاملة وتعزيز الاستهلاك. ولا تكتفي الرّأسماليّة، من خلال هذا النّموذج بالاستفادة من هذا الطابع الاقتصادي للعائلة بل تستثمر في العائلة أيضا بوصفها وحدة ثقافية تضبط المعايير الجندريّة والجنسيّة حتّى تكون عماد عمليّة إعادة الإنتاج الاجتماعي.

2. التّقسيم الجنسي للعمل:

يعتمد النّظام الرأسمالي – الأبويّ بشكل ممنهج على العائلة النّواة بعدّها أداة للحفاظ على نظام الهيمنة واستغلال العمّال/ات. وكما توضّح سيلفيا فيديريتشي في كتابها "كاليبان والساحرة"، فإنّ النّظام الأبويّ الرأسماليّ يقوم على الزّج بالنّساء إلى فضاء العمل غير مدفوع الأجر، أي فضاء مؤسّسة العائلة الّتي تختزل دورهنّ في الجانب الإنجابي والرّعائي. وتصف فيديريتشي أجساد النّساء بأنّها "مصانع"، حيث يمثّل الجسد بالنّسبة إلى النّساء ما يمثّله المصنع بالنسبة إلى العامل المأجور: فضاء للاستغلال والمقاومة في آنٍ واحد. وتصبح أجساد النّساء في هذا السّياق "مصانع" لإعادة إنتاج القوى العاملة، حيث ينظر إلى العمل المنزلي والرعائي بوصفه واجبا "طبيعيّا" لا يحتاج إلى مقابل مادّي. ويجعل هذا التقسيم النساءَ في موقع مزدوج من الاستغلال: بوصفهنّ قوى عاملة غير مدفوعة الأجر في المنزل من ناحية، وفئة مقموعة داخل سوق العمل مدفوع الأجر من ناحية أخرى. ويبرر هذا الاستغلال من خلال خطاب الأنوثة الّذي يروج لطبيعيّة الدّور الإنجابي والرّعائي للنّساء.
يصوّر هذا الخطاب الأعمال المنزليّة والرّعائيّة بعدّها صفات طبيعيّة متأصّلة في النّساء، ممّا يرسّخ الاعتقاد في فكرة أنهن يحققن ذواتهن عبر أداء هذه المهام. ومن خلال هذه الإيديولوجيا، يتم تبرير تهميش النّساء اقتصاديا وتقليص فرصهن في سوق العمل، بينما تتم التغطية على الطبيعة السياسيّة لهذه الأنشطة الّتي تعيد إنتاج القوة العماليّة وتساهم في تراكم رأس المال، فلولا العمل غير مدفوع الأجر الذي يقع على عاتق النّساء – الرّعاية، وشؤون المنزل، والإنجاب – لما تمكّن النّظام الرأسمالي من مراكمة الثروة عبر القرون. وعلى الرّغم من اكتساح النّساء شيئا فشيئا لفضاء العمل المأجور، فإنّ هذا التغيير لم يصحب بإعادة توزيع عادلة للمهام والمسؤوليّات داخل العائلة، ممّا عمق الفجوة الجندريّة وعزّز من التمييز القائم.

إعادة إنتاج قوة عماليّة مجندرة:

تعتبر العائلة النواة مؤسسة مركزية لإنتاج القوة العاملة وتربيتها، فهي توفّر بيئة إنجابيّة وتربوية تضمن استمرار تدفق الأيدي العاملة، وتعمل على غرس القيم والمعايير المجتمعية الّتي تدعم النظام السائد.
تنشئ العائلة أطفالا وتعدّهم/ن للتّوافق مع متطلبات النّظام الاقتصادي، سواء من خلال التربية العاطفية أو المهارات الّتي يتم تدريبهم/ن عليها. وفي هذا الإطار، تلعب العائلة دوراً محوريّا بوصفها فضاءً يُطبّع مع المعياريّة الغيريّة والأدوار الجندريّة الّتي تضبطها، حيث يتم غرس التوقّعات المجتمعية المتعلّقة بكل جنس منذ الطّفولة من خلال أدوات مثل الألعاب، والملابس، والهوايات. ويتم توارث هذه الأدوار والتّقسيمات الجندريّة عبر الأجيال، ممّا يرسّخ ارتباط الأنوثة بالواجبات غير مدفوعة الأجر، مثل الرعاية والأعمال المنزلية. وبهذا، تسهم العائلة في استمراريّة الهيمنة الرأسماليّة من خلال تكوين ذوات مبرمجة على قبول هذه التراتبية الجندريّة والعمل ضمنها.

تصنيع الذات وإعادة إنتاج الممارسات المجتمعية والمعايير الغيريّة:

تساهم العائلة بعدّها نمط إنتاج، في إنتاج قوّة عاملة غير متكافئة تقوم على تراتبيّة مجتمعية مدعومة بالاستغلال والاضطهاد والعنف المبنيين على الجندر والطّبقة والجنسانية. ولا تكتفي هذه التراتبية بخلق تصنيفات متفاوتة في المهارات والقيمة الاقتصادية في السّوق، بل تمتد إلى تصنيف الأفراد ضمن شبكة سلطويّة مركبة وفقا لقدرتهم أو عجزهم عن أداء أدوار عمليّة إعادة الإنتاج الاجتماعي داخل النّموذج الرأسمالي الغيري. وبناءً على هذا التّصنيف، يجد الأفراد الكوير أنفسهم/ن خارج علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعيّة النّاتجة عنها، ممّا يجعلهم/ن عرضة للعنف والاضطهاد والقمع والتّهميش. وعلى هذا الأساس، فإنّ هذه التراتبية لا تقتصر على الوصم الثّقافي أو التّميز الاجتماعي، بل تتجاوز ذلك إلى التّهميش الاقتصادي الذي يدفعهم/ن إلى أعمال محفوفة بالمخاطر. كما يؤدّي هذا التّهميش إلى معدّلات مرتفعة من التّشرد والأمراض النفسيّة والانتحار بين أفراد المجتمع الكويري.
وبهذا، تساهم المعياريّة الغيريّة في إعادة إنتاج النظام من خلال آليّات تخفي بهويّات

تحرك نسوي بتونس العاصمة - ديسمبر 2019

"مقبولة" و"طبيعيّة" وتُقصي الهويّات اللّامعياريّة فتضعها في خانة الآخر اللّاطبيعي والمقزز باستخدام ممارسات مثل رهاب المثليّة ورهاب العبور الجندري وتكريسها بوصفها آليات قمع ووصم.

في هذا السياق، تُشير جوديث باتلر في كتابها "قلق الجندر" إلى أنّ الجنسانيّة ليست مجرد جانب منفصل عن النّظام الاقتصادي، بل تُشكل جزءًا محوريًا من نمط الإنتاج، فالرّأسماليّة تعتمد على هياكل اجتماعيّة محددة، مثل المعياريّة الغيريّة، بهدف ضبط العلاقات الجنسيّة والاجتماعيّة الّتي تخدم استمراريّة الهيمنة الاقتصاديّة. ولهذا السّبب، يعتبر النضال الكويري تهديدًا جذريًا لفاعليّة النظام الرأسمالي، لأنه يسائل الأسس الثقافية والاجتماعيّة الّتي يقوم عليها هذا النظام.

في الوقت نفسه، يواجه الحراك الكويري تحدّيات مركّبة عند نضاله ضدّ الرّأسماليّة، حيث تحاول هذه الأخيرة (وتنجح في معظم الأحيان) في افتكاك النّضالات الكويريّة تاريخيًا، وإعادة تشكيل الهويّات المعياريّة وتنميطها وسلعنتها خدمةً لرأس المال. يقول جون دميليو في كتابة الرّأسماليّة والهويّة المثليّة: "الرّأسماليّة جعلت الهوية المثليّة ممكنة. أمّا الآن، فيجب أن نُدمّر الرأسماليّة".

3. الكوير في دول الجنوب ومواجهة النّظام العالمي:

الأنظمة المحليّة وقمع الهويّات الكويريّة:

في العديد من دول الجنوب، تستند النّظم التّشريعيّة إلى قوانين استعماريّة بالية تكرّس التّمييز، وتُجرّم الهويّات الكويريّة والممارسات الجنسيّة المتنوّعة. وفي تونس، يجرّم الفصل 230 من المجلّة الجزائيّة المثليّة الجنسيّة تحت عبارات مثل "اللّواط" و"المساحقة"، وهو إرث قانوني استعماري يعكس السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي انتهجها الاستعمار الفرنسي في تونس لبسط هيمنته على الجماهير. ولا ينتهك هذا الإطار القانوني الحقوق الأساسيّة للكويريين والكويريات فحسب، بل يعزز أيضا بنيةً عدم المساواة داخل المجتمعات، محوّلًا الكويريين والكويريّات إلى مواطنين ومواطنات من الدّرجة الثانية.

وإلى جانب التّجريم، تستخدم الدّول وسائل قمعيّة إضافيّة تهدف إلى السيطرة على أجساد الكويريين والكويريّات من خلال ممارسات مثل الفحوصات الشرجية القسريّة. وهذه الفحوصات ليست فقط انتهاكًا صارخًا للحرمة الجسديّة، بل يمكن تشبيهها بشكل من أشكال الاستعمار الجسدي المنهج الّذي يهدف إلى نزع الإنسانيّة عن الأفراد وتكريس شعور دائم بالخضوع والهشاشة.

النّضال الكويري نضالٌ من أجل التحرّر والحريّة:

تُمارَس سياسات الإقصاء من خلال وصم الكويريين والكويريّات، ممّا يدفع الأفراد إلى مواجهة صراع مزدوج: صراع داخلي يتعلق بقبول الذّات، وصراع خارجي مع مجتمع يرفض وجودهم ووجودهن. ويؤدّي هذا الإقصاء إلى عزل الكويريين والكويريات عن أبناء وبنات شعبهم/ن، وعن شبكات الدعم الاجتماعي والاقتصادي، وينتج حالة دائمة من الهشاشة والتهميش.

في الوقت نفسه، لا يرى الكويريّون والكويريّات أنفسهم/ن في التّمثّلات الّتي يسوق لها النّظام العالمي، إذ تستمر العولمة في فرض نماذج محدّدة للهويّة الكويريّة (عبر خطابات مختلفة، مثل منصة ناتفليكس على سبيل المثال لا الحصر)، وهي غالبًا مستوردة من الغرب، ممّا يؤدي إلى طمس التنوع المحلّي في التعبير عن الكويريّة.

يفرض هذا النّموذج العالمي معايير معيّنة "للقبول" و"الاعتراف"، ممّا يزيد من تعقيد النّضال المحلّي، ويضع الكوير في مواجهة جديدة مع مجتمعاتهم، حيث ينظر إليهم بوصفهم أدوات لتمرير أجندات غربيّة. ويؤدّي هذا الأمر إلى ضرب من ضروب الاغتراب وهو ما يحدث عندما لا يستطيع المرءُ أن تـ / يدرك نفسه/ها، لا في الهويّة المعياريّة الإلزاميّة محليًا، ولا في الهويّة الكويريّة المهيمنة عالميًا.

وعلى المستوى العالمي، تُمارَس سياسات الهيمنة من خلال تسليع الهويّات الكويريّة، إذ تستغلّ القوى العالميّة النّضالات الكويريّة في دول الجنوب لإعادة إنتاج خطاب ينحصر في إطار "الحقوق الفرديّة"، مع إغفال الجوانب الاجتماعيّة والسياسيّة الأعمق المرتبطة بالعدالة الاجتماعيّة والتوزيع العادل للثروة والحقّ في الحريّة والكرامة. وبهذا يصبح الجسد الكويري أداة للترويج لأجندات سياسيّة واقتصاديّة، دون اعتبار الاحتياجات الحقيقيّة للكوير في سياقاتهم/ن المحليّة، والّتي غالبًا ما تكون احتياجات اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة تشترك في خطوطها العريضة مع احتياجات شعوبهم/ن.

وفي إطار الهيمنة الّتي تمارسها دول الشّمال على دول الجنوب، تقدّم الدّول والمؤسّسات الدوليّة مساعدات مشروطة مرتبطة بـ"حقوق الإنسان"، بما في ذلك حقوق الكويريين والكويريّات (بينما تُفاقم من جهة أخرى ديون هذه الدّول). وغالبًا ما تُستخدم هذه المساعدات للضغط على دول الجنوب، ممّا يضع حركات الكويريين في موضع حسّاس بين المطالبة بحقوقها من جهة، ومواجهة خطاب "العمالة للخارج" من جهة أخرى. وبذلك، تواجه أجساد الكويريين والكويريّات في دول الجنوب استهدافا مزدوجا: القمع المحلّي الّذي يعزز الاستغلال والاضطهاد والتّهميش من ناحية، والهيمنة العالميّة الّتي تعمل على تحويل هذه الأجساد إلى أدوات لتحقيق مصالحها، من ناحية ثانية.

في وطننا العربي، بالإضافة إلى الجانب المادّي والملموس للاستعمار (سواء أكان مباشرا أم غير مباشر)، يتعين على الكويريين والكويريّات أيضا التّعامل مع عبء السرديّة الاستعماريّة. فمن جهة، تمحو الخطابات المحليّة العرب الذين يعرفون ويعرّفن أنفسهم/ن بوصفهم-ن أفرادا كوير، وتشيطنهم/ن، ومن جهة أخرى، تستغلّ السرديّات الغربيّة غالبا تحدّيات الكويريين والكويريّات في المنطقة لانتقاد المجتمعات العربيّة، ممّا يعزّز الأفكار الاستشراقيّة الّتي تزج بالثّقافات العربيّة (وغيرها من ثقافات دول الجنوب) في خانة "التّخلف". ومن خلال تصوير الكويريّة على أنها بطبيعتها "غير عربيّة"، تتجاهل هذه السرديّات تاريخ المنطقة الغنيّ الّذي يسبق الاستعمار، كما تطالب الأفراد الكوير العرب بتجريد أنفسهم/ن من انتمائهم/ن إلى العالم العربي، وهو ما يمكن أن يعمق إحساسهم/ن بالاغتراب.

وفي هذا السياق، فإن الكويريّة هي استعادةٌ ورفض في آن واحد: فهي ترفض البنى والخطابات الاستعماريّة الّتي تحاول تعريف الهويّات العربيّة وتنظمها، بينما تستعيد، أو بالأحرى تحاول استعادة جزء من تاريخها، لتؤسس ماهيتها بعيدا عن الهويّات الغربيّة الّتي لا تشبهها.

يدافع العرب الكوير إذن عن حريتهم/هن في تحديد حياتهم/هن بالاعتماد على شروطهم/هن الخاصة، من خلال معارضة السلطة المحلية والهيمنة العالميّة في آن واحد. ومن خلال هذا، تتحوّل الكويريّة إلى ممارسة مناهضة للهيمنة الاستعمارية، وقائمة على رؤية تحرّرية تتجاوز الهرميّة والثنائيّة القطبيّة.

الشهيدة سارة حجازي مناضلة كويرية اشتراكية مصرية
(1989 - 2020)

الحراك الكويري ومعركة السّيادة الغذائيّة في ظل التّغيّرات المناخيّة

تحرك مساندة لانتفاضة صغار الفلاحين والفلاحات - جانفي 2021

في ظلّ هيمنة النظام الرأسمالي الإمبريالي، تكافح المجتمعات في الجنوب العالمي والأطراف من أجل الحصول على حقوقها الأساسيّة. ويعاني شعبنا، كغيره من شعوب المنطقة، من السلب الممنهج والتفاوتات الاقتصاديّة ومحدوديّة النفاذ إلى الموارد ووسائل الإنتاج، بالإضافة إلى تزايد التهديدات الناتجة عن تغيّر المناخ، والمرتبطة مباشرة بأنماط الإنتاج الرأسمالي المدمّرة.

وعلى الرغم من صمودها المستمر، ما تزال مجتمعات الجنوب تعاني من تهميش مزدوج، اقتصادي واجتماعي، يترافق مع إقصائها المتعمد من دوائر صنع القرار، بينما تتعالى الأصوات المناضلة مدافعة عن السيادة الوطنية بوصفها سبيلا إلى تحقيق سيادتنا على قراراتنا وذواتنا، ومؤكّدة على أنّ نفاذنا إلى الغذاء هو أحد الأركان الأساسيّة للتحرر. ولئن رفع شعار السيادة الغذائية منذ عشرات السنين في أمريكا الجنوبية، فقد طال في السنوات الأخيرة جميع دول الجنوب والمجتمعات الأصليّة في العالم، وفي ظلّ التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، تعتبر معركة السيادة الغذائيّة من المعارك المحوريّة في القرن الحالي، خاصّة وأنّ هذه القضيّة لا تتعلّق بمسألة النفاذ إلى الطعام فحسب، بل ترتبط أيضا بمطلب تمكين المجتمعات من التحكّم في الأنظمة الغذائية على مستوى الإنتاج والاستهلاك.

في مستهل تقديم رؤيتنا حول ضرورة انخراطنا، نحن الكويريون، في النضالات من أجل تحقيق السيادة الغذائية، نرغب في تسليط الضوء على أهميّة تفكيك الخطابات والمفاهيم المتعلقة بهذه المسألة، وخاصّة في مستوى المصطلحات الّتي يتمّ اعتمادها عند الحديث عنها أو الإشارة إليها، ذلك أنّ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) على سبيل المثال، تتحدّث عن "الأمن" الغذائي، وليس عن السيادة الغذائية، وهو "أمن" قابل للتحقق وفقا لهذه المنظّمة، عندما "يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانيات مادية واجتماعية واقتصادية مستقرة تسمح لهم بالنفاذ إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم ومفضّلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحيّة"، بينما تعرّف حركة "لا فيا كامبسينا" السيادة الغذائية بأنّها "حق الشعوب في الحصول على غذاء صحي ومناسب ثقافيًا ينتج بطرق بيئية سليمة ومستدامة، وحقها في تحديد أنظمتها الغذائيّة والزراعيّة الخاصة". وتشمل السيادة الغذائيّة في مستوى الممارسة العملية دعم المزارعين المحليين، والحفاظ على المعرفة الزراعيّة التقليديّة، وتعزيز الزراعات البيئيّة، والدفاع عن السياسات الّتي تحمي حقوق المنتجين والمستهلكين على نطاق صغير، كما تتضمن تحدّي هيمنة الشركات الزراعيّة الكبرى، والتعامل مع قضايا مثل الحق في الأرض، وسياسات التجارة، والنفاذ إلى الموارد. ولذلك، فإنّ المفهوم العام للسيادة الغذائية، يهدف إلى استعادة المجتمعات لسلطتها على أنظمتها الغذائيّة، وضمان أن تكون هذه الأنظمة عادلة ومستدامة ومتماشية مع القيم الثقافيّة للشعوب الّتي تخدمها.

ولذلك، فإنه من المهمّ أن نستوعب الفرق بين هذين المفهومين، إذ يضعنا مفهوم "الأمن الغذائي" أمام مأزق يتمثل في افتقارنا للسيادة على غذائنا، أي في حرماننا من حقّنا في تحديد ما نزرعه وكيف نزرعه، في حين يركّز مفهوم "السيادة الغذائية" على فك الإرتباط والقطع مع التبعيّة الغذائية، كما يهدف إلى إنشاء أسس صلبة ومستدامة للمنتجين الّذين يعطون الأولويّة لمصالح مجتمعاتهم قبل السعي إلى مراكمة الثروة كما تفعله الشركات الرأسمالية.

في هذا الإطار، يعدّ وضعنا في تونس مثالا واضحا على كيفيّة تسبّب "الأمن الغذائي" في زيادة التبعيّة لدول الشمال وللشركات الزراعيّة متعددة الجنسيات. وقد عانت تونس لسنوات طويلة من سياسات غذائيّة وزراعية ركّزت على تحرير الاقتصاد والقطاع، ممّا أدى إلى خلق تبعية غذائيّة وإلى إفقار مجتمعاتنا الفلاحيّة وصغار الفلاحين والفلاحات وتعريض حياتنا للخطر. ويمثّل انعدام السيادة الغذائيّة في السياق التونسي تحدّيا متزايدا خصوصا مع تأثيرات الأزمات الاقتصادية، وتغيّر المناخ وتدهور الأراضي الزراعيّة والاستيراد المفرط للغذاء وعدم المساواة الاجتماعية. ذلك أنّ التمييز على أساس الطبقة الاجتماعيّة، والجندر والجنسانية يعمق الفجوة القائمة بين فئات المجتمع في النفاذ إلى الغذاء وإلى وسائل إنتاجه.

ويحيلنا هذا التشخيص إلى مفهوم التهميش المركب الّذي يعدّ حالة يتم فيها إقصاء الأفراد أو المجتمعات بشكل متشابك من جوانب متعدّدة من الحياة الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسياسيّة، نتيجة لتداخل عوامل عديدة تؤدّي إلى تعزيز الهشاشة والضعف. ويتجلّى هذا النوع من التهميش عندما تتفاعل عوامل مثل الفقر، والتبعية الاقتصاديّة، وعدم

السيطرة على الموارد، والافتقار إلى السيادة السياسية، والجندر، والجنسانية، لتؤدّي إلى تهميش مستمر وممنهج. وإذا ما نظرنا إلى وضع الأشخاص الكويريون في تونس، فسنجد أنّهم.ن يعانون من هذا التهميش المركّب بشكلٍ مضاعف، وبالأخص في المجتمعات الفلاحية، ففي هذه السياقات، تتشابك الطبقية مع الهويّة الجندرية والجنسيّة لتفاقم ضعفهم الاقتصادي والاجتماعي. ويتجلّى هذا التهميش في افتقارهم إلى الموارد الأساسية مثل الأرض والماء، بالإضافة إلى استبعادهم من شبكات الدّعم الاجتماعي والمجتمعي. وإذ ساهمت السياسات الليبراليّة والتبعيّة للشركات الزراعيّة الكبرى في تفاقم الوضع، أدّى ذلك إلى تعميق الفقر، وفقدان السيطرة على الإنتاج الغذائي، واستمرار التبعيّة للبنية الرأسمالية العالمية.

في ظلّ هذا الواقع، تُمثّلُ السيادة الغذائيّة فرصة نضاليّة حقيقيّة للمجتمعات المهمّشة والأفراد الكويريين لاستعادة حقوقهم، وتعزيز استقلاليتهم، والانخراط في بناء أنظمة غذائيّة عادلة ومستدامة تعزز الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

الأشخاص الكوير في ظلّ انعدام السيادة الغذائيّة في تونس: الزمن الكويري الريفي:

ساهم الاستعمار الفرنسي لتونس بشكل كبير في تغيير نمط الإنتاج التقليدي إلى نمط إنتاج أحادي وتكثيفي، وفي تفكيك نموذج الإنتاج المحلي الذي يعتمد أساسا على قوة العمل العائلية / القبلية. وإذ يتناقض هذا النوع من قوة العمل مع النموذج الفلاحي الصناعي، فقد عمل الاستعمار على تفكيك الروابط الاجتماعيّة القويّة التي يستند إليها، كما ساهمت عمليّة الإنتاج الجديدة في شكلها الأحادي بشكلٍ أو بآخر في عمليّة التنميط والهيمنة الثقافيّة والاجتماعيّة القائمة على علويّة مالكي الوسائل الإنتاج من الرجال مقابل إقصاء بقيّة المكونات الأكثر ضعفا من النّساء والأشخاص الكوير من دورة الإنتاج والمعرفة الفلاحيّة. وفي مرحلة لاحقة، مثّلت "برامج الإصلاح الهيكلي" والدخول إلى اقتصادات السوق التي تعتمد على استغلال الطبيعة والمهمشين.ات لتحقيق الأرباح، تحوّلا جديدا تمّ في إطاره إدماج النساء والأشخاص الكوير في دورة الإنتاج، ولكن هذه المرة من باب اليد العاملة الرخيصة وسهولة الاستغلال مع المحافظة على عدم نفاذهم.ن إلى المعرفة وملكيّة وسائل الإنتاج.

من نتائج هذه التحوّلات الاقتصاديّة أنّه أصبح ينظر إلى القطاع الفلاحي في أريافنا الآن بوصفه مساحة تقليديّة تحتكرها الهويات الاجتماعيةَ المعياريّة، وهو ما يعرقل نفاذ الأشخاص الكوير إلى هذا المجال. ونتيجة لذلك، يواجه مجتمع الميم-عين تحديات كبيرة في النفاذ إلى الموارد الأساسية، مثل الأرض والمياه والتمويل اللازم لممارسة الزراعة. وتساهم هذه العوائق في جعل الفلاحين الكوير إحدى الفئات الأكثر تهميشا في مجتمعاتنا الريفية.

وبالإضافة إلى تهميشهم بوصفهم "فلّاحين غير معترف بهم"، يعاني الأشخاص الكوير من أشكال متعددة من التمييز على أساس هوياتهم الجندرية وتوجهاتهم الجنسية، إذ يواجهون رفضا مجتمعيا يمتدّ إلى عائلاتهم، وحتى إلى الدولة التي غالبا ما تغضّ الطرف عن احتياجاتهم، أو تتبنى سياسات تزيد من تهميشهم. ويساهم هذا الوضع في مزيد إضعافهم ووضعهم في أسفل السلم الاجتماعي، ممّا يجعل من تحقيق الاستقلاليّة الاقتصادية أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة إليهم. ومن ناحية أخرى، يحرم الأشخاص الكوير من فرصة الانخراط في الجهد الجماعي لإنتاج الغذاء، وهو ما يعزلهم عن شبكات الدعم والتعاون التي يمكن أن تعزز مشاركتهم في هذا القطاع الحيوي. وتؤدي هذه البنية الهيكلية إلى تعقيد نفاذ الأشخاص الكوير إلى الموارد الأساسية، إذ يصبح امتلاك الأرض أو الحصول على المياه تحدّيا كبيرا، خاصّة في ظلّ غياب الدعم الأسري أو المجتمعي، كما تتحاشى المؤسسات المالية في أغلب الأحيان تقديم القروض أو دعم المشاريع التي يشرف عليها أشخاص كوير، وذلك بسبب الوصم الاجتماعي والأحكام المسبقة التي تحكم التعامل معهم.

وعلى الرّغم من هذه التحدّيات، يلعب الأشخاص الكوير من المشتغلين في القطاع الفلاحي في تونس دورا حيويا في إرساء مفهوم السيادة الغذائية. ويمثّل انخراطهم في الزراعة وسيلة فعّالة لمقاومة التمييز والاضطهاد بمختلف مستوياته، فمن خلال عملهم، لا يسعون إلى تحقيق استقلاليتهم الاقتصادية فحسب، وإنّما أيضا إلى إعادة تعريف دورهم في المجتمع الفلاحي، والمساهمة في بناء نظام غذائي أكثر عدلا وشمولا.

ولئن ساهمت السرديّة الكويريّة "المتمدنة" في استمرار حالة الاستغلال هذه عبر الدعاية وتصوير المدن بوصفها ملاجئَ للكويريين المنحدرين من المناطق الفلاحية. وتقديم مسارات حياتهم على أنّها الأكثر ظلاما و بؤسا، فإنّ شهادات العمال الفلاحيين الكوير في الأرياف التونسيّة تؤكّد أنّ المحدد الرئيسي في تجاربهم الفلاحيّة هو محدد مادّي يقوم على مبدأ "أنت واحد منّا طالما أنّك تساهم"، وأنّ البعد الجنساني سيكون في مرتبة أقلّ أهمية طالما أنتِ جزء من هذا الرابط الجماعي، وبالتالي يصعب على أحدهم إخراجك من شبكة الرعاية التي تربط الجميع، فأنت جزء من مشروع مشترك ويعرفون أنّك جزء لا غنى عنه بشكل أو بآخر. وفي المقابل يغيب هذا الجانب الرعائي في المدن .

من جهة أخرى، يواجه الأشخاص الكوير في تونس في مستوى الاستهلاك تحديات معقّدة ومتعدّدة تعيق قدرتهم على الحصول على غذاء صحّي ومتوازن. وبهذا الصّدد، يمثّل الفقر وانعدام الدخل عائقين رئيسيين أمام تأمين احتياجاتهم الغذائية، حيث يعاني العديد منهم من البطالة أو العمل غير المستقر، ويجعلهم هذا الوضع في مواجهة يومية مع ضغوط اقتصادية تؤثر سلبا على قدرتهم على شراء غذاء صحّي ومتنوع يلبي احتياجاتهم الجسدية والنفسية.

بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يتم استبعاد الأشخاص الكوير من برامج المساعدات الغذائية أو الدعم الطارئ في الأزمات. وتزيد هذه الظاهرة، الناتجة عن التمييز الاجتماعي والوصم، من معاناتهم، وتجعلهم عرضة لمزيد من الأضرار في أوقات الكوارث أو الأزمات الاقتصادية. كما يعاني

معلقة دمج لدعم التحركات الميدانية لفلاحي و فلاحات اولاد جاب الله , ملولش - فيفري 2021

العديد من نقص الغذاء الصحّي، ممّا يترك آثارا جسدية ونفسية طويلة الأمد، ويحد من قدرتهم على المشاركة الفاعلة في المجتمع. وبذلك، تساهم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعميق التحديات التي يواجهها الأشخاص الكويير، إذ تؤدي هشاشة أوضاعهم إلى جعلهم أكثر عرضة لتداعيات هذه الأزمات. وفي ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها تونس، يفقد العديد منهم القدرة على تأمين غذاء كاف وبجودة مناسبة، ممّا يفاقم أوضاعهم المعيشية الهشة. أمّا الأزمات البيئيّة، مثل الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية، فتؤثر هي الأخرى بشكل خاص على الأشخاص الكوير المقيمين في المناطق الريفية أو المناطق التي تعاني من شحّ الموارد الزراعية والمائية، حيث تجعلهم ندرة الموارد أكثر عرضة للصعوبات، وخاصّة في ظلّ غياب الدعم المؤسساتي والمجتمعي الذي يخفف من تداعيات هذه الأزمات.

انخراط النضالات الكويرية في معركة النضال من أجل سيادة غذائية وعدالة بيئية: النضال والمساحات الآمنة:

لفهم طبيعة انخراط الحركات الكويرية في النضال من أجل السيادة الغذائية، أو بالأحرى، تأخّر هذا الانخراط، يجب علينا في مرحة أولى تفكيك خطاب / نظرية "الميتروبوليّة المعيّارية" أو "الميترونورماتية" (Metronormativity) الذي صاغه جاك هالبرستام سنة 2005 لوصف تأثير التصورات الحضرية على حيوات الأشخاص الكوير، والذي ساهم في بناء مفاهيم خاطئة تصور المدن على أنها مساحات تقدميّة وتحرريّة تزدهر فيها الحياة والنشاط ويمارس فيها الكويريون.ات حياتهم بحريّة، مقابل الريف بوصفه فضاءً تقمع فيه الهويات ومجالات العمل، ليصل هالبرستام من خلاله إلى تحديد " الزمن الكويري" وممكنات الفعل .

لقد أثّرت هذه "الميتروبوليّة المعياريّة" في تصوّرات النّضال الكويري في العالم وساهمت في مركزة النضال والمعيش اليومي في المدينة، وإذ تعاضد ذلك مع الإسقاطات التي تمّ القيام بها على تجاربنا الكويرية الجنوبية بالاستناد إلى حركات العالم الرأسمالي، دون أي تفكير في طبيعة الإنتاج والاستهلاك والبنى التي تحكم نبض مجتمعاتنا، فقد حددت هذا المتروبوليّة بشكل مسبق طبيعة النضال الكويري من أجل السيادة الغذائية، واختزلته في أفضل الحالات في التعبير عن امتعاضنا بوصفنا مستهلكين.ات "متمدنين"، وفي البحث عن أشكال نفاذنا إلى الغذاء العادل بشكل فردي دون أي تفكير في معارك جماعية تستهدف عملية الإنتاج ووسائله وملكيّة المعرفة والتأثير فيها.

في هذا السياق، نجحت مجموعة " كوير بدون أرض" في البرازيل وأمريكا الجنوبية على سبيل المثال، في خلق سرديّة جديدة عبر إعادة صياغة مفهوم الهويّات الطبقيّة المركبة، إذ ركّزت على الدعاية من داخل نضالات الفلاحين.ات الكوير بجانب باقي رفيقاتهم ورفاقهم الفلاحين المضطهدين .وفي السياق التونسي، حافظت الحركات الكويرية التونسية لسنوات، وفي مقدمتها دمج على موقعها بعدّها قوة إسناد لحراك صغار الفلّاحين وحركات السيادة الغذائية وعرفت سنة 2021 أوج ذلك الإسناد في معركة فلّاحي أولاد جاب الله - ملّولش والفلّاحات في جبنيانة، مع أنّ ذلك بقي رهن الانتفاضات والتحركات التي يقوم بها الفلاحون دون التفكير في الانخراط الدائم في المعركة .

فلنتعلم إذن من دروس الرفيقات والرفاق في " كوير بدون أرض"، ولنأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- إنّ رأسمالنا الاجتماعي أهمُّ بكثير من رأسمالنا الاقتصادي باعتبارنا مجموعة لا تملك وسائل الإنتاج وإنّ بقاءنا ضمن معركة السيادة الغذائية يعتمد على قدرتنا في السنوات القادمة على بناء سرديّة متنوّعة حول الإنتاج الغذائي والزمن الكويري الريفي، خاصّة وأن الفلاحة من الأعمال التي تعتمد على الثقة وعلى تضافر مجهودات أشخاص مختلفين ضمن نظام دعم جماعي ومستمر وغير مرئي .

- إنّ النفاذ إلى الحقوق يتطلّبُ اختراق الحدود السياسية والفكرية المرسومة، ولذلك علينا أن نعمل على رصد مجموعة من الموارد المتاحة لدعم المشاريع المضادة للهيمنة، خاصّة وأنّ العولمة ليست في خدمة القوى المهيمنة فحسب، ومن الضروري ربط الحراك الكويري الجنوبي من أجل العدالة المناخية والسيادة الغذائية بالنضال الكويري التونسي والاستثمار في حركة الترجمة والكتابة المشتركة .

- إنّ نضج مبادرة كويرية فلاحيّة يظلّ رهين تقوية الروابط المتكافئة بين الحراك "المتمد " والكوير في المناطق الريفية الفلاحية، ومرتبط ببناء المعرفة الفلاحية الواسعة والنضال من أجل نفاذ النساء والكوير إلى الأرض وملكيتهم لها.

- إنّ إسناد الحركات الفلاحيّة النسائية والتقاطع معها وفهم مركبات الاضطهاد الخاصّة بها سيساهم بشكل كبير في بناء أرضيّة متماسكة للتفاعل حول الاستغلال والتهميش المركب وخاصة في أبعاده الجندرية والجنسانية.

الشهيدات و الشهداء من الفلاحين.ات الكوير المنخرطين.ات في نضالات حركة فيا كامبيسينا و حركة فلاحون بدون ارض في برازيل و أمريكا الجنوبية

هل من تقاطعية بين الحراك الكويري والحركات الاجتماعية في تونس ؟

تُعدّ التقاطعيّة مفهوما أساسيًّا لفهم تداخُل أنظمة القمع والتمييز، إذْ لا يمكن النظر إلى أشكال الاضطهاد المختلفة على أنّها منفصلة أو مستقلّة عن بعضها، ذلك أنّها تتشابك وتتفاعل لتؤثر بطرق متباينة على الأفراد وفقًا لهوياتهم المختلفة. وفي هذا الإطار، تحتلّ الهويّة الكويرية موقعًا معقدًا ومتعدّد الأبعاد نظرًا لارتباطها بتقاطعات تتجاوز حدود الجندر والميول و الخصائص الجنسية، لتشمل العرق، والطبقة الاجتماعية، والإعاقة، وغيرها من مركّبات التهميش.

وإذا ما نزّلنا هذا الأمر في السياق التونسيّ، يمكن أن نقول إنّ ما قد يميّز تفاوت الحدود المرسومة للحركات المطلبيّة في تونس هو تقاطع الاضطهاد، حيث شهدت البلاد تطورا كبيرا في بناء الحركات الاجتماعيّة التي تناضل من أجل العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، والمساواة.

وعلى هذا الأساس، برز الحراك الكويريّ بوصفه جزءًا من هذه الديناميكيات الاجتماعية، يسعى إلى الدفاع عن حقوق الأشخاص الذين يواجهون الاضطهاد بسبب هويّتهم/ن الجندرية أو ميولهم/ن وخصائصهم/ن الجنسية، وهو ما يسوغ لنا الإقرار بأنّ الجميع هم/ن ضحايا دمقرطة القمع والفقر. ويقودنا هذا الأمر إلى ضرورة تناول هذا الحراك من منظور أكثر عمقا، يقوم على تفكيك مستويات التداخل بين القمع وتعقيدات التعبير عن الهوية، وعلى بيان الكيفيّة التي يواجه بها الأفراد المنتمين والمنتميات إلى المجتمعات المهمشة، في أثناء تأكيدهم لحقهم في الهويّة والاعتراف، هذا الواقع القاسي للاعتلال النظامي، ذلك أنّ فكرة "دمقرطة القمع والفقر" بوصفها نوعا من "الديمقراطية" لهؤلاء الضحايا، تُسلّط الضوء على نقطة قاتمة ولكنّها ضرورية حول كيفية قصر خيارات تمكين هؤلاء الأفراد ضمن حدود قمعية.

ومن ناحية أخرى، يُعدّ الانتقال من التعبير عن الهوية إلى المقاومة الفعلية أمرًا بالغ الأهمية، خاصة وأنّ ما يخلقه "تضافر النضالات" القائم على تقاسم تجارب مشتركة في التعرّض للقمع والعنف البنيوي من مساحات للتضامن، يمكن أن يحوّل السرد من الضعف إلى العمل الجماعي، وهو ما قد يحوّل التعبير الفردي عن المعاناة، إلى مطالب سياسيّة من أجل العدالة والمساواة والكرامة. لكن، هل يمكن الإقرار بوجود تقاطعية بين الحراك الكويري والحركات الاجتماعية الأوسع في تونس؟ وكيف يمكن فهم هذه العلاقة في ظلّ القضايا المشتركة التي تربط النضال الكويري بالنضالات الأخرى؟

من أين انطلقنا؟

إنّ الحديث عن التاريخ الرسميّ هو عبارةٌ عن اعتماد إطار زمني معيّن من قبل سلطة محدّدة قامت بكتابة هذا التاريخ. ولهذا، فالتاريخ يُكتب دومًا بيدٍ المنتصر. بل إنّ التّاريخ الشعبي نفسه، يعبّر دومًا عن وجهة نظر الأغلبية، بما في ذلك الأغلبيّة الجنسيّة و الجندريّة. وعليه، فإنّ هذا التاريخ لا يمثّل بالضرورة جميع وجهات نظر من عايشوا الحدث ومرّوا بالتجربة التي تمّ "التأريخ" لها، ذلك أنّه يحمل وجهة نظر الغالبية فقط. ومن نتائج ذلك، أننا إذا ما حاولنا النظر إلى تجربة المحقّرين.اتِ ممّن عايشوا فترة تاريخية معيّنة، فغالبًا ما سنجد أنفسنا أمام اختلافات جذريّة في النظر إلى الأحداث والتحديات والصعوبات التي واجهتها تلك المجموعات في هذا الحدث التاريخي.

ينطبق هذا الأمر على التاريخ التونسيّ، إذْ لم توثّق نضالات المجتمع الكويري وهوياتهم في التاريخ الرسميّ ولفترة طويلة، وإنّما تم تداول بعض الحكايات بطريقة شفوية دون الإقدام على تدوينها لعدّة اعتبارات منها هشاشة الأشخاص الكوير آنذاك، أو لعدم رغبة المنتصرين والمتفوقين اجتماعيًا و سياسيًا في إدراج حكايات هؤلاء الغرباء الخارجين عن المألوف داخل السرديّة العامة.

إلّا أنّ "جيل الدينصورات" كما يحلو لمؤسّسي ومؤسّسات دمج أن يصفوا أنفسهم/ن، صنعوا لنا لبنة أولى في تاريخ التنظم الموثّق، عبر تأسيس فضاءات التضامن والرعاية الكويريّة سنة 2002، فكانت تجربة (الشقة 19) التي تأثر مرتادوها والمشرفون عليها بالأحداث السياسية في البلاد، مثل قمة المعلومات سنة 2005 والنضال السياسي الذي رافقها، بالإضافة إلى انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008. وقد مكّنهم ذلك من تشكيل الوعي السياسي الضروري لمواجهة نظام بن علي الديكتاتوري، وترسخت لاحقا ممكنات الفعل السياسي والاجتماعي الكويري الجماعي، نتيجة انفتاح الفضاءات وأشكال التنظم بعد الثورة التونسية 2010 – 2011، ممّا ساهم في تقنين وجود بعض الجمعيات مثل "موجودين" و"شوف" و"دمج" وغيرها، وقد أضحت هذه الأطر التنظيمية مؤسسات رئيسية في الدفاع عن حقوق مجتمع الميم-عين.

من بين الأحداث الهامة أيضًا، نذكرُ تجربة السجون التي مرّ بها الأشخاص الكوير،

صورة من التحركات الشعبية بشارع الحبيب بورقيبة " الشعب المتحد لن ينهزم ابدا " - جانفي 2021

ليكشف سردَها بحُريّة واقع العنف والاضطهاد الذي يواجهه مجتمع الميم-عين داخل المنظومات القانونيّة والمؤسساتيّة الرسميّة. وقد دفعت هذه التجربة بالحراك إلى النضال ضد القوانين الاستعماريّة البالية وعلى رأسها الفصل 230 من المجلة الجزائية .

وفي السياق نفسه، ساهمت عدة ائتلافات وفعاليات مثل مهرجان الأفلام الكويريّة بتونس، وفضاءات مهرجان "شوفتهنّ"، وشمل، واللقاء الوطني للنشطاء والجمعيات الكويرية، والائتلاف المدني للحريات الفردية، وغيرها من التجارب الجماعية، في تصليب عود صيرورة التنظّم والتفكير، وصولًا إلى الجامعة الكويريّة بعدها أولى عمليات التسييس المنظّم وأبرزها في منطقتنا، خاصّة وأنها خلقت مساحات إنتاج المعرفة والتفكير الجماعيّ حول قضايا المجتمع الكويريّ، وساهمت في تعزيز التواصل والتنسيق بين النشطاء والمنظمات. ويعكس ذلك كله أهميّة النضال الكويري التونسي في تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة. عبر مختلف هذه الأشكال المبتكرة، أقدم الحراك الكويري على مهمّة بناء الحلقة الأصعب، والمتمثّلة في بناء الفضاءات والمجتمعات المتحررة، والتأسيس لشبكات تضامن بين أفراد الكوميطة تجد أهمّ تعبيراتها في السكن التضامني وقنوات التواصل الصلبة وخلق آليات مقاومة يوميّة.

لم يكن كلّ ذلك غريبًا عنّا أو خارجًا عن جلدتنا، فالكويريّة / الكوير "هو كلّ ضد كلّ ما هو اعتيادي وشرعي ومسيطر" كالمؤسسات والسلطات والبوليس والزعامات النمطية والأعراف والتقاليد المكرسة، وأوّل ما تفعله "المعركة الكويريّة" هو خروجها عن المركز، وتشعبها، وإعلانها التحرر من مختلف أشكال التسلّط، وهي بذلك في ساحة حرب مفتوحة مع المركزية بكل معانيها ومنطقها وأنساقها، وبالتالي فهي مرتبطة بالضرورة بالطرف والهامش والمقموع والمظلوم وغير المرئي، وبالهويات المتفرعة والمهملة والمسكوت عنها والمحاربة وغير المعترف بها.

في سنة 2011، بدا جليًا أن الحراك الشعبي لا يتبع المركز (تونس العاصمة) دون غيره، وقد جعلنا تفجره في الأطراف والمدن الكبرى نفكّر في أنّ الثورة آتية من هناك، أي من هذه الأمكنة المنسية وناسها المنسيين الذين أثبتوا عمليًا أنها انتفاضة متفجرة من داخل الهوامش. وهذا دليل على اعتراف هذه الثورة في أبعادها التكوينيّة بتعددية الهوامش وتقاربها وتعارفها وتساندها في الشوارع رقصا وهتافا وشعارات، وعلى تمثيلها، منذ الشرارة الأولى للمهمّشين، أصحاب الهويّات والانتماءات الضائعة، فخرج الكويريون/ات من الظلّ إلى الشارع هاتفين: "شغل، حرية، كرامة وطنية".

وبالعودة إلى خصائص الحركة الإجتماعية وهي التظلّم من وضع غير عادل ما، ووجود

تحرك احتجاجي شعبي بصفاقس - جانفي 2021

حدّ أدنى تنظيميّ تعبويّ يسعى إلى تحديد مجموعة من المطالب إزاء ذلك الوضع، يمكن القول إنّ حراك الانتفاضة التونسية وما تلاها من زخم ثوري قد تأسّسا على عمل الأفراد والمجموعات على تحقيق التحشيد اللازم للخطابات والموارد والإستراتيجيات الكفيلة ببلوغ تحقيق مطالبهم/ن، كما قاما على وجود ترابطات نضالية سياسية وفكرية بين هذا السياق التظلمي المطلبي التعبوي الغائي، والسياق السياسي العام الذي يعيشه المجتمع.

هذه هي التجربة:

إن الحراك الكويري في تونس لا ينفصلُ عن الحركات الاجتماعية الأوسع، حيث يشارك كلاهما في مواجهة التحديات الاجتماعيّة والاقتصادية والسياسيّة التي تعاني منها الفئات المهمّشة في المجتمع، كما يتشابك نضال الكويريين.ات مع النضالات من أجل العدالة الاجتماعية بسبب السياقات المأزومة التي تتقاطع فيها هذه الحركات.

ومن خلال قراءة تحليلية لمسار الحركات الاجتماعية، كما ورد في دراسة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "الحركات الاجتماعية في تونس: السياقات، الفاعلون، الأفعال وسيناريوهات التطور المحتملة"، نجد أنّ الحركات الاجتماعية في تونس تعكس تنوّعا كبيرا من القضايا، مثل العدالة الاقتصادية، والتصدي للنيوليبرالية، والعدالة المناخية، والحقوق النقابية. ومع تطوّر هذه الحركات إلى أشكال أكثر شمولية مثل الاحتجاجات القطاعية والميدانية، فإن الكويريين.ات أفرادا أو مجموعات يواجهون نفس الهياكل القمعية التي تؤثر على كافة الفئات المهمشة.

إنّ نضال الأشخاص الكوير لا ينحصر فقط في المطالبة بحقوقهم.ن الجندرية والجنسانية، ولأنهم جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمجتمعاتهم.ن، فإن قضاياهم.ن تتداخل بشكل عميق مع القضايا التي تؤثر على المجتمع ككل، ممّا يجعل النضال الكويري جزءًا من النضال الأوسع لتحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وتظهرُ التقاطعيّة بين الحراك الكويري والحركات الاجتماعية في التحديات المشتركة التي تواجهها الفئات المهمّشة في تونس، فالأشخاص الكوير يواجهون نفس الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العمّال والنساء والشباب، مثل البطالة والفقر واهتراء الخدمات الأساسيّة مثل التعليم والصحّة. وعلاوة على ذلك، فإنّ السياسات القمعية والقوانين التمييزيّة التي تمارس ضد الحركات الاجتماعية، تؤثر أيضًا بشكل مباشر على الحراك الكويري، وبالتالي فإن هذه الأنظمة لا تستهدف الحقوق الجندريّة والجنسيّة فحسب، بل تعمل أيضًا على قمع أي محاولة لتحقيق العدالة، ويساهم هذا الوضع المتأزم في جعل الحراك الكويري متشابكًا بشكل عضوي مع بقيّة الحركات الاجتماعية، وفي طليعة النضال ضد الحيف الاجتماعي، حيث تتطلّب مواجهة القمع المشترك تضامنًا بين مختلف "من هم تحت".

إنّ الترابط بين الحراك الكويري والحركات الاجتماعيّة لا يقتصر على التحديات المشتركة فحسب، بل يمتد إلى التضامن العمليّ والعمل المشترك، وقد شهدت تونس تجارب من الدعم المتبادل، مثل انخراط النشطاء الكويريين.ات في الاحتجاجات المطالبة بإنهاء سياسات الإفلات من العقاب، وبالحقّ في المحاكمة العادلة، ونفاذ الفلّاحين.ات للأرض، وحريّة الصحافة وحقّ الدفاع وغيرها من المعارك. ومن جانب آخر، أبدت الحركات النسوية دعمها لقضايا الكويريين.ات خصوصا في رفض الممارسات الحاطة من الكرامة مثل الفحوص الشرجيّة القسريّة، أو في المطالبة بإلغاء القوانين التي تجرم الهويّة الجنسيّة والجندريّة.

إنّ الكويريين.ات ليسوا جماعة معزولة تطالب بحقوق محددة، بل هم جزء من المجتمع الأكبر الذي يسعى إلى التغيير، كما أنّهم يعيشون ويعملون ويتفاعلون داخل هذا النسيج، ممّا يجعل قضاياهم.ن متشابكة مع النضالات الأخرى ومساهمة في بناء مجتمع أكثر عدالة وتعددا. ومن الجدير بالذكر في هذا المستوى، أنّ الكويريين.ات ليسوا فقط جزءًا من الحركات النسوية أو الطلّابية، بل يعملون أيضًا في إطار الاحتجاجات الاجتماعية الأكبر التي تدعو إلى إسقاط منظومة الفقر والتهميش، وتخلق هذه النضالات المشتركة فضاءات للتقاطع والتضامن، حيث تصبح المطالب الكويرية جزءًا من أجندة أو جدول أعمال الحركات الأوسع.

إن بناء الشبكات بين مختلف الحركات الاجتماعية يعدّ استراتيجيّة فعالة لتعزيز زخم الحراك الاجتماعي، ويظهر هذا الأمر بوضوح في السياق التونسي، حيث مثّل المؤتمر الوطني للحركات الاجتماعيّة والمواطنيّة الذي ينظمه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية

والاجتماعية في نسخة سنة 2021، وما سبقه من تحرّكات اجتماعية شعبية، منصة للتشبيك بين الحركات الاجتماعية بما في ذلك الحراك الكويري. وتعزّز هذه التشبيكات من قدرة هذه الحركات على تحقيق التغيير وتوسيع قاعدة الدعم.

ولئن تبيّن واقعيا أنّه يمكن أن نلمسَ تلاحُمًا بين نضالات الحركات الاجتماعية ميدانيا والحراك الكويري، فإنّه من المهمّ أن نسأل هنا: هل أنّ هذا العمل الجماعيّ هو في جوهره تقارب وقتيّ أم تقاطعيّة فعليّة؟

لقد شكّل التمييز داخل الحركات الاجتماعية أحد أوّل القيود التي دحضت أو عقّدت فكرة التقاطعية النضالية، ففي العديد من الحركات الاجتماعية في تونس، مثل الحركات النسوية أو حركات حقوق الإنسان، ما تزال بعض الأطراف تتبنى مواقف محافظة، أو ترفض الاعتراف بالحقوق الجنسانيّة والنضال من أجلها بوصفها جزءًا من حقوق الإنسانية الشاملة. ويعكس هذا التوجه تهميش قضايا الهوية الجندرية والمثليّة الجنسية ممّا يحدّ من إمكانية التعاون الفعّال بين الحركات .

يظلّ المجتمع التونسي بشكل عام محافظًا تجاه قضايا مجتمع الميم عين، إذ تواجه هذه القضايا مقاومة قويّة من المؤسسات الدينيّة والسياسيّة والاجتماعيّة، وبالتالي فإنّ هذا التمنع أو هذا الرفض، يجعلان من بناء تحالفات قوية بين الحراك الكويري والحركات الأخرى التي تتبنى سياسات تميل إلى إهمال القضايا الكويريّة لصالح قضايا أخرى تعتبرها أكثر إلحاحا أو ملاءمة في السياق المحلي، أمرًا في غاية الصعوبة. ومن الأسباب المؤدية إلى عرقلة التقاء النضالات أيضا، هو غياب التوعية وتغييب التمثيل، فالحركات الاجتماعية التي تعمل على قضايا العدالة الاجتماعية، قد لا تكون مدركة بالضرورة لكيفيّة دمج القضايا الكويريّة في أجندتها، كما أن قلّة التمثيل الكويري في المناصب القياديّة داخل هذه الحركات، يساهم في عدم التعاون، بالإضافة إلى الاختلافات الفكرية التي تشكّل عائقا أمام تحقيق هذا التقارب، خاصّة وأنّ بعض الحركات الاجتماعية التي تركز على حقوق الفئات المهمشة، تفتقر في بعض الأحيان إلى فهم شامل لمفهوم التقاطعيّة وتطبيقاته.

إن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب منّا الاعتراف بأنّ الهويات لا تنفصل عن بعضها، وأنّ أشكال الاضطهاد تتداخل وتتفاعل فيما بينها. وتوفّر لنا التقاطعيّة الإطار النظري والأدواتي لفهم هذه التداخلات، وبالتالي لتطوير استراتيجيات نضاليّة أكثر فعالية. ومن خلال تبني منظور تقاطعي، يمكن للحراك الكويري أن يساهم في بناء مجتمع أكثر عدلا ومساواة للجميع، بغض النظر عن جنسهم، هويتهم الجندرية، أو عرقهم أو دينهم .

إنّ تفشّي الفردانية في العديد من المجالات المجتمعيّة ينعكس على فضاءات التنظّم المدني والحقوقيّ التي من المفترض أن تكون حصنا للدفاع عن القيم والمبادئ، وإذ يتمّ توظيف المجموعات الكويريّة للتعبئة الجماهيرية والحشد للنضالات، فإنه غالبا ما يزجّ بها في معارك شاقة دون ضمانات حقيقيّة أو التزام جاد و استراتيجي بقضاياها، وفي الكثير من الأحيان يتم تبني خطاب التقاطعية من باب التجميل، لا من باب الالتزام الفعلي، وتصبح علاقة الأشخاص الكوير بمختلف تعبيراتهم/ن التنظيميّة مع الحركات الأخرى سطحيّة أو صوريّة .

وإذ يساهم هذا الأمر في تحوّل مقولات التقاطعية إلى واجهة مزيفة عوض أن تكون جسرا يوحد النضالات ضدّ مختلف أشكال القمع، فإنّ الحلّ يكمن في بناء شراكات متساوية تقوم على الاعتراف المتبادل بالظلم والتضامن الفعلي، وليس على مجرد الاستغلال أو بغاية التجميل.

أخيرا !

تعكس الحركات الاجتماعية في تونس تنوعًا كبيرا من القضايا، ويواجه الكويريين/ات أفرادا ومجموعات نفس الهياكل القمعية التي تؤثر على كافّة الفئات المهمّشة، بل إنّ أشكال القمع المسلطة على فئات أخرى تصبح ذات تأثير أكبر بالنسبة إلى الأشخاص الكوير نظرا إلى واقع التهميش الذي يعيشه الأفراد الكوير قانونيا ومجتمعيا، حتى أنّ افتكاك بعض المكاسب لهم/ن، يمكن أن يعدّ ذا فائدة كبيرة، إلّا أنّ هذه التقاطعيّة يجب أن تكون استراتيجية، وأن لا تمنع الحراك الكويري من البناء الصلب في هذه المرحلة، كما يجب أن يكون اختيار الحلفاء/ات مبنيًا على تضامن فعلي مشترك. و لكن تبقى التقاطعيّة شكلا من أشكال بناء الحراك الكويري الذي لا يمكن أن يتطوّر بمعزل عن بقيّة الحركات والأجسام الوسيطة والأشكال التنظيمية التقليدية، ولا بمعزل عن بقيّة القضايا الطبقيّة، لأنّ أمرًا كهذا قد يجعلنا نسقط في نمطية الكويريّة الكولونيالية تدريجيًا بما يفقد حراكنا بوصلته قبل أن يدركها .

يمكن القول إنّ الحراك الكويري في طور التشكّل، وهو ما يلزمنا بخلق أدنى تنظيمي تعبوي، وتحقيق التحشيد اللازم للخطابات والموارد والإستراتيجيات الكفيلة ببلوغ تحقيق تلك المطالب، وخاصة في ظل النظام السياسي القائم، المعادي للحقوق والحريات والمطلبيات، والذي يواصل يوما بعد يوم خنق الفضاء المدني واستنزاف الموارد المتوفرة المساعدة على مواصلة خلق الأدنى التنظيمي الممكن.

وإذا كان من غير الممكن الحديث اليوم عن حركة كويريّة في تونس كاملة المعالم ومتقاطعة مع الحركات الاجتماعية، فإنّ ذلك لا يمنعنا الآن من البناء بالانطلاق من الماضي القريب، حيث تقاطعت مقاومتنا بشكل ملموس، وحيث تلاقت نضالاتنا سواء من خلال الأفعال الجماعية، أو التضامن، أو تعرضنا الجماعي للقمع، أو حتى الهتاف معا بشعارات تعكس معاناتنا، وبالتالي مطالبنا.

إنّنا اليوم بأمس الحاجة إلى سرديات وأشكال تنظّم كويريّة تحرّر القضايا من الرأسمالية أو التبعية الاستعمارية، وإلى خطاب قادر على الجمع بين مطالب العدالة والنضال السياسي والاجتماعي العام. ويتطلّب بناء الحركة الكويريّة في تونس مجهودا جماعيًا يستند إلى التضامن وتوظيف كافّة الموارد المتاحة لتحقيق التحرّر الشامل الذي يعترف بالهويات المتعددة ويعيد تعريف النضال بما يضمن شمولية المطالب وعمقها.

صورة جماعية للنشطاء الكوير المشاركات و المشاركين بالدورة الاولى للجامعة الكويرية - ديسمبر 2023

تحرك نسوي كويري من اجل دعم صمود الشعب و المقاومة الفلسطينية - مارس 2024 (مجموعة كوير من أجل فلسطين)

تونس
2025

المانيفيستو الثوري

الجامعة الشعبية

دمج
AMJ
دمج الجمعية التونسية للعدالة و المساواة
Damj, l'Association Tunisienne pour la Justice et l'Egalité